محاولة ببليوغرافيّة في آثار أبي بكر الباقلّانيّ (ـ ٤٠٣/١٠١٣)

الدكتور بسّام عبد الحميد*

يحتلّ محمّد بن الطيّب الباقلّانيّ[1] مكانًا مرموقًا في التاريخ الكلاميّ عند المسلمين. ويعود ذلك لإسهاماته التأسيسيّة في تثبيت دعائم الاتّجاه الفكريّ الذي كانت معالمه قد بدأت تتّضح مع أبي الحسن الأشعريّ (ـ ٣٢٤/٩٣٥). وبالرغم من أنّ كلّ ما نعرفه من الآراء الكلاميّة والفلسفيّة للباقلّانيّ قد جاء مبنيًا على التمهيد، الكتاب الذي لا يزال موضع اهتمام دارسي علم الكلام منذ منتصف هذا القرن، فإنّ أيّ محاولة للتعرّف على جملة إنتاجه الفكريّ ستساعدنا أكثر في تكوين تصوّر واضح عن إسهاماته في مجالات معرفيّة مختلفة، وستفيد منها في رصد التطوّرات الفكريّة للحركة الأشعريّة خلال القرن الرابع الهجريّ/ العاشر الميلاديّ؛ خاصّة، وأنّ فترة من الغموض كانت قد عرفتها المرحلة الفاصلة

---

* أستاذ في المعهد العالي للدراسات الإسلاميّة ـ المقاصد، بيروت.

(١) ثقة مراجع عن الباقلّاني كالخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٥، ٣٧٩ ـ ٨٣؛ القاضي عياض، ترتيب المدارك، ٤، ٥٨٥ ـ ٦٠٢؛ ابن عساكر، تبيين كذب المفتري، ٢١٧ ـ ٢٦؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٧، ١٩٠ ـ ٣؛ السمعاني، الأنساب، ٢، ٥٢ ـ ٤؛ ابن الأثير اللباب، ١، ١١٢؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، ٤، ٢٦٩ ـ ٧٠؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ٣، ١٧٧؛ ابن العماد، شذرات الذهب، ٣، ١٦٨ ـ ٧٠؛ ابن الجوزي، المنتظم، ٧، ٢٦٥؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ٦، ٢٣٤؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ١١، ٣٧٣ ـ ٤؛ إسماعيل البغدادي، هديّة العارفين، ٥٩؛ الزركلي، ٧، ٤٦ ـ ٧؛ كحاله، ١٠، ١١٠؛ *GAL*, I, 211; *GALS*, I, 349; *GAS*, I, 608-10 *EI*(2), art. Bāqillānī, I, 988 (McCarthy).

بين وفاة الأشعريّ ونشاط الباقلّانيّ في نهايات القرن المشار إليه، ولا يزال الأمر كذلك رغم العديد من الدراسات حول نشأة الأشعريّة وتطوّراتها الأولى. وهذا هو السبب الأوّل من أسباب وضع هذه الدراسة.

أمّا السبب الآخر، فيتمثّل في توجيه تقديم الباقلّانيّ في سياق تاريخيّ ارتبط بازدياد النشاط الفكريّ للشيعة وللمعتزلة خلال القرن الرابع الهجريّ، وارتبط كذلك بالحركة السياسيّة للخليفة العبّاسيّ القادر (٣٨٢ - ٤٢٢/٩٩٢ - ١٠٣٠) في مواجهة النفوذ البويهيّ من جهة، ومحاولات فاطميّي مصر القضاء على الخلافة العبّاسيّة من جهة ثانية. هذا الخليفة، الذي أشاع خلال فترة حكمه الطويلة جوًّا من النشاط الفكريّ السنّيّ، جاءت في إطاره، بنظرنا، أعمال الباقلّانيّ وكتاباته.

حياة الباقلّانيّ ونشأته العلميّة

لا تذكر المصادر تاريخ مولده، وباستثناء ما يذكره يوسف سركيس من أنّه ولد سنة ٣٣٨/٩٤٩ (**معجم المطبوعات العربيّة**، ٥٢٠) لا نعرف أحدًا أشار قبله إلى شيء من هذا القبيل. سركيس اعتمد فيما ذكره عنه على مصدرَين: ابن خلّكان (- ٦٨١/١٢٨٢) في كتابه «وفيات الأعيان» والخوانساري (- ١٣١٣/ ١٨٩٥) في **روضات الجنّات**. أمّا الزركلي (**الأعلام**، ٧، ٤٦) وكحّاله (**معجم المؤلّفين**، ١٠، ١١٠)، اللذين أثبتا نفس التاريخ، فإنّهما كانا ينقلان عن سركيس الذي لم نتمكّن من العثور على التاريخ المذكور في أيّ من المرجعَين الذي ذكر أنّه اقتبس روايته هذه منهما.

Sezgin يرجّح (*GAS*. I, 608) أن يكون قد ولد في النصف الثاني من القرن الرابع الهجريّ/ العاشر الميلاديّ، فيما يرى محمود الخضيري وعبد الهادي أبو ريدة، محقّقا كتاب التمهيد، أنّه ولد في الربع الثاني منه (**التمهيد**، القاهرة، ٢)، على أنّ أكثر التقديرات انسجامًا مع سياق حياته يبقى الاحتمال الذي وضعه W. M. Watt الذي قدّر تاريخ ولادته بحوالى ٣٢٨/٩٤٠ (*Islamic philosophy...*, 76)، وهو الاحتمال الذي نميل إليه.

لم يُشر أحد من الذين ترجموا له إلى مكان ولادته، غير أنّ نسبته إلى البصرة عند الجميع (البصريّ) ترجّح احتمال كونه بصريّ الأصل والمولد.

أمّا عن كنيته (الباقلّانيّ)، فإنّ السمعاني (ـ ١١٦٧/٥٦٢) يرى أنّها نسبة إلى بيع الباقلّاء، وتعني بائع الباقلّاء (**الأنساب**، ٢، ٥٢)، وتابعه في ذلك ابن خلّكان (**وفيات الأعيان**، ٤، ٢٦٩)، بينما يرى الحريري (ـ ١١٢٢/٥١٦) أنّ النسبة هنا شاذّة (**درة الغواص**، ٦٢). ويبدو أنّ هذه الكنية هي، بحسب M. Horten، نسبة إلى مهنة أبيه الذي كان يتعاطى تجارة الفول المصريّ في البصرة (*Die philosophischen...*, 540)، لكن Horten لا يشير إلى مرجعه لذلك وربّما استفاد من مدلول الكنية نفسها (ابن الباقلّاني).

لا نعرف الكثير من أخباره في السنوات الأولى من حياته. ممّا نعرفه في هذا المجال ما يذكره أبو علي الأهوازي (ـ ١٠٥٤/٤٤٦) في رسالته «مثالب ابن أبي بشر (الأشعري)»، التي نشرها الأب Allard، من أنّه كان أجيرًا لعامي، قرأها Allard عامي وترجمها Homme (*Un pamphlet contre al-Aš'arī*, 161 du peuple)، في قصر الزيت، أحد أحياء البصرة (ياقوت، **معجم البلدان**، ٤، ٣٥٧)، بأربعة دوانيق (دانَق = ٠,٥٠٠٩٢ غ) كلّ يوم.

تذكر لنا المصادر معلومات لا بأس بها عن دراسته وشيوخه؛ وهو أمر ساعدنا إلى حدٍّ كبير في تحديد اهتماماته العلميّة، وكذلك في التعرّف على بعض مراحل حياته.

درس الباقلّانيّ في البصرة أصول الأشعريّة على أبي الحسن الباهلي (حوالى ٣٧٠/٩٨٠)[1] أحد تلامذة أبي الحسن الأشعري (ـ ٣٢٤/٩٣٥)؛ إلاّ أنّه كان له اختصاص بتلميذ آخر للأشعري هو أبو بكر بن مجاهد (ـ ٣٧٠/٩٨٠)[2]، وعنه أخذ الكلام (**سير أعلام النبلاء**، ١٧، ١٩٢).

---

(١) أنظر عن الباهلي، ابن عساكر، تبيين كذب المفتري، ١٧٨؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٦، ٣٠٤ ـ ٥.

(٢) أنظر عن ابن مجاهد، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١، ٣٤٣؛ ابن عساكر، تبيين كذب المفتري، ١٧٧؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٦، ٣٠٥؛ ابن العماد، شذرات الذهب، ٣، ٧٤ ـ ٥.

غير أنّنا لا نعلم ما إذا كان قد درس عليه في البصرة أم في بغداد؛ الذهبيّ (ـ ٧٤٨/١٣٧٤) يذكر أنّ ابن مجاهد من أهل البصرة، سكن بغداد وتوفّي بها (سير أعلام النبلاء، ١٦، ٣٠٥).

غادر الباقلّانيّ البصرة، ولا نعرف تاريخ مغادرته لها، على أنّ Watt يقدّر هذا التاريخ بسنة ٣٦٠/٩٧٠ (*Islamic philosophy*, 76). كلّ ما نعرفه في هذا المجال أنّه غادرها نهائيًا متوجّهًا إلى شيراز تلبيةً لدعوة وجّهها الأمير البويهي عضد الدولة (ـ ٣٧٢/٩٨٣) لأشعري لغرض مناظرة بعض رجال المعتزلة في بلاطه. القاضي عياض (ـ ٥٤٤/١١٤٩) يذكر أنّه كان شابًا عند توجّهه إلى شيراز، حيث أقام فيها مدّةً مقرّبًا للأمير البويهي الذي كلّفه لكفاءته تدريس أحد أبنائه، وقد ألّف له التمهيد (ترتيب المدارك، ٤، ٥٩٣)[1]، وهو ما يؤكّده الباقلّانيّ نفسه في مقدّمته للكتاب المذكور (التمهيد، القاهرة، ٣٣ ـ ٤).

بعد ذلك، انتقل إلى بغداد بصحبة عضد الدولة يستقرّ بها حتّى وفاته فيها. لا تذكر المصادر تاريخ انتقاله إليها، لكنّ إشارة وردت عند جورج مقدسي، في كتابه عن ابن عقيل (ـ ٥١٣/١١٤٩)، عند ذكره لأبي الحسن الخرزي (٣٩١/١٠٠١) الذي كان من مدعوّي الأمير البويهي وقتذاك، تؤكّد توجّه الجميع إلى بغداد سنة ٣٦٧/٩٧٧ (*Ibn 'Aqil...*, 279).

سكن الباقلّانيّ بغداد ولا يشير أحد ما إذا كان قد نزلها قبل انتقاله النهائيّ إليها. إنّ مقارنة ما يذكره الخطيب البغدادي (ـ ٤٦٣/١٠٧٠) حول دراسته فيها (تاريخ بغداد، ٥، ٣٧٩) على الحسين علي النيسابوري (ـ ٣٤٩/٩٦٠) وعلى

(١) بشكك McCarthy، الذي نشر التمهيد في بيروت سنة ١٩٥٨، في دقّة معلومات القاضي عياض؛ إذ إنّ التمهيد، بنظر McCarthy لا يمكن أن يكون بمثل شاب، خاصّة أنّ الباقلّانيّ أشار فيه إلى ستّ من أهمّ أعماله (التمهيد، بيروت، ٢٩). إنّ هذا الاستنتاج مضلّل لولا أنّ القضيّة وردت في سياق المقارنة في السنّ بين الماهلي والباقلّانيّ، وكان الماهلي رحلاً طاعنًا في السنّ بحسب إشارة القاضي عياض الذي يذكر أنّ عضد الدولة فزع استدعاء أحد الأشاعرة عندما بلغته أخبار انتشار مذهبهم، فأشار إليه قاضي قضاته بشر بن الحسين المعتزلي بأنّ في البصرة شيخًا وشابًا (ترتيب المدارك، ٤، ٥٩٣). ثمّ إنّه لا مبرّر لدينا لعدم قبول ما يؤكّده الباقلّانيّ نفسه حول وضعه للتمهيد في تلك الفترة (التمهيد، القاهرة، ٥؛ بيروت، ٣٣ ـ ٤).

أبي بكر القطيعي (ـ ٣٦٨/٩٧٨) بالتاريخ الذي سبقت الإشارة إليه، تمكّننا من الجزم بأنّه تردّد إليها دارسًا في فترة مبكرة من حياته.

في بغداد درس الحديث على القطيعي[١] والنيسابوري[٢] وابن ماسي[٣]، وخرّج له ابن أبي الفوارس (ـ ٤١٢/١٠٢١)[٤]. لكنّه لم يُعرف كمحدّث، ولم تصلنا أيّ إشارة تدلّ على أنّه اهتمّ بعلم الحديث تأليفًا وتدريسًا، إلاّ أنّنا نلحظ فيما وصلنا من كتاباته ما ينمّ عن كونه واسع الاطّلاع في هذا المجال.

درس فيها أيضًا الفقه المالكيّ وأصوله على كبير المالكيّة في العراق أبو بكر الأبهري (ـ ٣٧٥/٩٨٥)[٥]، ولا نعلم أحدًا شكّك في مالكيّته باستثناء روايتين لابن كثير (ـ ٧٧٤/١٣٧٢): تفيد الرواية الأولى أنّه كان شافعيًا، وتفيد الثانية أنّه كان حنبليًا، وأنّه كان يكتب على فتاويه: «كتبه أبو بكر بن الطيب الحنبليّ» (**البداية والنهاية**، ١١، ٣٧٤). فيما عدا ذلك، فإنّ المصادر تجمع على كونه مالكيًا، والقاضي عياض يؤكّد (ترتيب المدارك، ٤، ٥٨٦) أنّه أصبح، بعد وفاة الأبهري، مرجع المالكيّة في الشرق.

لم يُعرَف الباقلاّنيّ فقيهًا، فقد اشتهر كمتكلّم مؤسّس في المدرسة الأشعريّة، ويشار إليه من هذا المنطلق عند كتاب التراجم. إنّ عدم شهرته كفقيه

---

(١) أنظر عن أبي بكر القطيعي، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٤، ٧٣ أ ـ ٤، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٧، ١٩١، ابن العماد، شذرات الذهب، ٣، ٦٥؛ الزركلي، ١، ١٠٣؛ كحاله، ١، ١٨٢، *GAS*, I, 200.

(٢) أنظر عن النيسابوري، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٨، ٧١؛ الزركلي، ٢، ٢٢٦، كحاله، ٤، ٣٨.

(٣) أنظر عن ابن ماسي، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٩، ٤٠٨ ـ ٩؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٧، ١٩١؛ إبن الجوزي، المنتظم، ٧، ١٠٢؛ إبن العماد، شذرات الذهب، ٣، ٦٨ ـ ٩.

(٤) أنظر عن ابن أبي الفوارس، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١، ٣٥٢ ـ ٣؛ إبن الجوزي، المنتظم، ٨، ٥ ـ ٦؛ إبن العماد، شذرات الذهب، ٣، ١٩٦؛ كحاله، ٩، ١٤؛ *GAS*, I, 226.

(٥) أنظر عن الأبهري، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٥، ٤٦٢ ـ ٣؛ القاضي عياض، ترتيب المدارك، ٤، ٤٦٦ ـ ٧؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٦، ٣٣٢؛ ابن العماد، شذرات الذهب، ٣، ٨٥ ـ ٦.

ترجع بنظرنا إلى عدم اهتمام المالكيّة به رغم ما يذكره القاضي عياض من مؤلّفاته في أصول الفقه (ترتيب المدارك، ٤، ٦٠١ - ٢). وربّما كان السبب في ذلك، هو الموقف التقليديّ للمالكيّة من المتكلّمين ومن علم الكلام؛ أي «ممّا ليس تحته عمل». إنّ شأنهم كان أن يعرفوا في شرق العالم الإسلاميّ وغربه محدّثين، فقهاء وعالمي قراءات[1].

يذكر الذهبي أنّه كانت له بجامع المنصور ببغداد حلقة كبيرة (سير أعلام النبلاء، ١٧، ١٩١)، وكان، بحسب الخطيب البغداديّ، يدرس نهاره وأكثر ليله (تاريخ بغداد، ٥، ٣٨٠)، وقد استمرّ مدرّسًا حتّى السنوات الأخيرة من حياته[2]؛ فقد أثبت تلميذ له هو أبو عمران الفاسي (- ١٠٣٩/٤٣٠) سماعه منه إملاءً سنة ١٠١٢/٤٠٢ (ترتيب المدارك، ٤، ٥٨٨). يضيف القاضي عياض، أنّه كان قد درس، خلال إقامته في شيراز، كتاب اللمع لأبي الحسن الأشعري (ترتيب المدارك، ٤، ٥٩٣).

إلى جانب نشاطه في المجال التدريسيّ، فقد عُرف عنه مناظرًا من الطراز الأوّل، ويشير معظم الذين ترجموا له إلى مناظراته بنفس النسبة التي يشيرون فيها إلى مؤلّفاته[3]. هذه المناظرات، التي تمدّنا المصادر بمعلومات لا بأس بها حولها،

---

(١) أنظر موقف المالكيّة من علم الكلام وأتباعه في مقدّمة رضوان السيّد للإشارة إلى أدب الإمارة للمرادي، ١٢ - ٣.

(٢) نعرف من أتباع الباقلّانيّ: أبو عبد الرحمن محمّد بن الحسين السلمي (- ١٠٢١/٤١٢)، أبو الحسين رافع بن نصر (- ١٠٣١/٤٢٢)، القاضي عبد الوهاب بن علي البغدادي (- ٤٢٢/ ١٠٣١)، أبو الحسن الكرجي الشاعر (- ١٠٣٢/٤٢٣)، أبو علي الحسن بن شاذان (- ٤٢٦/ ١٠٣٤)، أبو عمران موسى بن عيسى الفخّاري الفاسي (- ١٠٣٩/٤٣٠)، القاضي أبو محمّد عبدالله بن محمّد الأصبهاني المعروف بابن اللبّان (- ١٠٣٩/٤٣٠)، أبو عبدالله الحسين بن حاتم الأزدي (١٠٣٩/٤٣٠)، أبو ذرّ الهروي (- ١٠٤٣/٤٣٥)، أبو القاسم عبيدالله بن أحمد الصيرفي (- ١٠٤٣/٤٣٥)، أبو الحسن عليّ بن محمّد الحربي (- ١٠٤٥/٤٣٧)، القاضي أبو جعفر محمّد بن أحمد السمناني (- ١٠٥٢/٤٤٤)، أبو طاهر محمّد بن علي المعروف بابن الأنباري (- ١٠٥٧/٤٤٩)، أبو حاتم محمّد بن الحسن الطبري. أنظر، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٥، ٣٧٩؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٧، ١٩٠ - ٤١؛ ابن عساكر، تبيين كذب المفتري، ٢١٧؛ القاضي عياض، ترتيب المدارك، ٤، ٥٨٦ - ٧.

(٣) يعتبر كتاب القاضي عياض، ترتيب المدارك، ٤، ٥٨٥ - ٦٠٢، المصدر الرئيسيّ لنشاطه في هذا المجال، بله ابن عساكر في تبيين كذب المفتري، ٢١٧ - ٢٦، وهذين المصدرين ينقلان =

شغلت، فيما يبدو، حيزًا مهمًّا من حياته. إنّ أثر الطابع المنهجيّ لهذه المناظرات أمر تسهل ملاحظته فيما وصلنا من كتاباته.

يُذكر أنّه كان كثير التطويل في المناظرة معروفًا بذلك، وكان جيّد الاستنباط، يمتاز بسرعة الجواب (**وفيات الأعيان**، ٤، ٢٦٩). وقد اشتهر منذ أن دعاه عضد الدولة إلى شيراز حيث ناظر كلاً من: أبو الحسن الأحدب (ـ ٣٧٠/ ٩٨١)[١]، من أتباع أبي القاسم الكعبي (ـ ٣١٩/٩٣١)، أحد كبار رجال مدرسة بغداد الاعتزاليّة، حول «تكليف ما لا يطاق»، وأبو إسحاق النصّيبينيّ[٢] من مدرسة البصرة حول «رؤية الله تعالى في الآخرة» (**ترتيب المدارك**، ٤، ٥٩١ ـ ٢)، وبحسب ابن عساكر (ـ ٥٧١/١١٧٥)، فإنّ الباقلّانيّ ظهر في مناقشتهم، وكان ذلك من أبرز دواعي تقريب الأمير البويهي له (**تبيين كذب المفتري**، ١٢٠). بالمقابل، يشير ابن المرتضى (ـ ٨٤٠/١٤٣٧) إلى أنّ القاضي عبد الجبّار بن أحمد (ـ ٤١٥/١٠٢٤) ترفّع عن مناظرته وكلّف بذلك تلميذًا له هو أبو القاسم إسماعيل بن أحمد البستي السمرقنديّ[٣]، فناظره وغلبه (باب ذكر المعتزلة، ٦٩).

للباقلّانيّ أيضًا مناظرات جرت مع بعض رجال الدين المسيحيّين أثناء مهمّة إلى القسطنطينيّة كلّفه بها عضد الدولة لدى الأمبراطور Basile II (ـ ٤١٦/١٠٢٥) سنة ٣٧١/٩٨١. هذه المناظرات، التي يذكرها القاضي عياض مفصّلة (**ترتيب المدارك**، ٤، ٥٩٤ ـ ٦٠١)، تدلّ على اطّلاع واسع ودقيق على العهدَين القديم والجديد[٤].

= تفصيلات دقيقة عن العديد من مناظراته. يمكننا العثور أيضًا على شذرات من هذه المناظرات عند الذهبي، سير أعلام النبلاء، ١٧، ١٩٠ ـ ٤؛ إبن خلكان، وفيات الأعيان، ٤، ٢٦٩ ـ ٧٠؛ وعند الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٥، ٣٧٩ ـ ٨٣.

(١) أنظر عن الأحدب، ابن المرتضى، باب ذكر المعتزلة، ٦٨؛ القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال، ١٢٢.

(٢) أنظر عن النصّيبيني، ابن المرتضى، باب ذكر المعتزلة، ٦٨.

(٣) أنظر عن البستي، ابن المرتضى، باب ذكر المعتزلة، ٦٩.

(٤) يشير Gardet وAnawati إلى الدقّة وإلى متانة اللغة اللتين يراعيهما الباقلّانيّ عندما يذكر تصرفًا من العهدَين القديم والجديد، *Introduction à la théologie musulmane*, 155.

حول مسائل الإمامة له مناظرات عديدة مع الشيخ المفيد (ـ ٤١٤/ ١٠٢٣)[١]، أحد كبار رجال الشيعة الإماميّة في القرن الرابع الهجريّ/العاشر الميلاديّ، وقد تمّ نشر جزء منها[٢].

إشتهر الباقلّانيّ بلقب القاضي، وأصبح هذا اللقب بمثابة الاسم له في كتب المتأخّرين من أصحابه وغيرهم[٣]؛ فيقتصر على ذكره حين يتعلّق الأمر برأي له في قضيّة ما، فيقال: «قال القاضي»، أو «وهذا ما يراه القاضي» ويقصد به الباقلّانيّ.

يتفرّد معاصر له هو عبد القاهر البغدادي (ـ ٤٢٩/١٠٣٧) بوصفه، في كتابه **أصول الدين**، بقاضي قضاة العراق، فارس، كرمان والجزيرة، ويشير إلى هذا اللقب (قاضي القضاة) في أكثر من موضع من كتابه المذكور (**أصول الدين**، ٣١٠). القاضي عياض يذكر «أنّه تولّى القضاء بالثغر» (**ترتيب المدارك**، ٤،

---

(١) أنظر عن المفيد، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٣، ٢٣١؛ إبن العماد، **شذرات الذهب**، ٣، ٩٢؛ الزركلي، ٧، ٢٤٥؛ كحاله، ١١، ٣٠٦ ـ ٧؛ وانظر دراسة M. McDermott, *The theology of aš-šayḫ al-Mufīd*. Beyrouth 1978.

(٢) ما وصلنا من المناظرات التي جرت بين الباقلّاني والمفيد نصّ بعنوان **مسألة في النصّ على أمير المؤمنين** سأله عنها الباقلّاني محفوظ في مكتبة مرعشي بقم، وبعود هذا النصّ إلى فترة وجيزة بعد موت المفيد (ـ ٤١٤/١٠٢٣) بحسب McDermott الذي نشره في دراسة بعنوان «*A debate between al-Mufīd and al-Bāqillānī*», in *Recherches d'Islamologie:* recueil d'articles offert à G. Anawati et à L. Gardet, Louvain 1977, 223-35.
إعتمد McDermott في نشره أيضًا على قطعتين تتضمّنان جدالاً حول نفس الموضوع، وكلتاهما محفوظ في مكتبة أمير المؤمنين العامّة بالنجف. تشمل القطعة الأولى عنوان **مناظرات المفيد والباقلّاني**، وهي من نسخ محمّد السماوي بتاريخ ١٣٣٨/١٩١٩، فيما تشمل القطعة الثانية عنوان **إبطال الشبهة** وهي من خطّ نفس الناسخ سنة ١٣٤١/١٩٢٢ بالنجف. النجاشي، صاحب كتاب الرجال، يذكر لأحمد المفيد نصًّا بعنوان **مسألة في النصّ الجليّ**. McDermott يفترض (*A debate*, 225) أن يكون مضمون هذا النصّ مطابقًا لمضامين الرسائل الثلاث التي اعتمد عليها، ويشير Sezgin إلى أنّ النصّ الأخير كان قد تمّ نشره ضمن مجموعة رسائل في بغداد سنة ١٣٧٥/١٩٥٥ (*GAS*. I, 551).

(٣) أنظر مثلاً، الجويني، **الارشاد**، ٤٠٠؛ الشهرستاني، **الملل والنحل**، ١، ٩٨؛ الايجي، **المواقف**، ٩٥.

٥٨٦)، غير أنّه لم يشر إلى اسم الثغر الذي تولّى القضاء فيه، ولم يحدّد الفترة الزمنيّة التي مارس فيها القضاء هناك. نحن نفترض أن يكون قد مارس القضاء منذ فترة مبكرة من حياته بحيث لا تتعارض إشارة القاضي عياض مع ما ذكره معاصره البغدادي في أقدم إشارة لدينا، فيما نعلم، حول نشاطه في هذا المجال.

يؤيّد ما أشار إليه البغدادي، ما ذكره ابن عساكر (تبيين كذب المفتري، ٢٤٧) في ترجمته لأحمد بن دلويه الاستوائيّ (ـ ١٠٤٢/٤٣٤)[١] من أنّه «تولّى القضاء بعكبرا (معجم البلدان، ٤، ١٤٢) من قبل الباقلّانيّ»[٢]؛ بحيث يفهم من هذه الإشارة أنّه كانت لديه صلاحيّات تعيين القضاة، وتتّضح الصورة أكثر إذا علمنا أنّ الاستوائي كان شافعي المذهب.

يذكر ابن الأثير (ـ ١٢٣٢/٦٣٠) أنّه أُسند إليه في أواخر حياته «قضاء عُمان والسواحل القريبة وحدود تلك النواحي» (الكامل في التاريخ، ٧، ٢٥٤)، وذلك بعد مهمّة ناجحة قام بها سنة ١٠١٢/٤٠٢ لدى الأمير البويهي بهاء الدولة (ـ ١٠١٣/٤٠٣) بناءً لطلب الخليفة العبّاسيّ القادر (ـ ١٠٣١/٤٢٢).

---

(١) أنظر عن الاستوائي، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ٤، ٣٧٧ ـ ٨؛ ابن عساكر، تبيين كذب المفتري، ٢٤٧ ـ ٨؛ الذهبي سير أعلام النبلاء، ١٧، ٥٨٢؛ السمعاني، الأنساب، ٥، ٣٣٣ ـ ٤.

(٢) يذكر الأب Allard، نقلاً عن ابن عساكر (تبيين كذب المفتري، ٢٤٧)، أنّ الباقلّانيّ تولّى بنفسه قضاء عكبرا (*Le problème des attributs divins*, 222)، ولعلّ الفهم الخاطئ للأب Allard قد جاء نتيجة قراءته (من قِبَل الباقلّانيّ) في نصّ ابن عساكر على أنّها (من قَبَل)، بحيث يصبح للمعنى، بحسب قراءة Allard، أنّ الاستوائي مارس القضاء في عكبرا قبل أن يُعهد إلى الباقلّانيّ تولّي القضاء فيها، وهذا أمر غير ممكن لأنّ الفارق في تاريخ الوفاة بينهما ٣١ سنة.

Von Grunebaum تبنّى نفس الفهم في (*A Tenth-Century document of arabic Literary theory and criticism*, 13)، وكذلك يوسف ايبش في (*The political doctrine of Bāqillānī*, 6)، لكنّهما اعتمدا على ما ذكره ياقوت (إرشاد الأريب، ٢، ١٠٥) فيما أورده مطابقًا لنصّ ابن عساكر حول نفس الموضوع.

ايبش يضيف، في أطروحته عن الباقلّانيّ، أنّه مارس القضاء في بغداد (*The political doctrine*, 20) وبشير هبة الله الحسيني، في مقدّمته لتصحيح الاعتقاد للشيخ المفيد، إلى أنّه كان قاضيًا للقضاة في بغداد، إلاّ أنّ أيًّا من الإشارتين لم تتمكّن من العثور على أصل لها عند أحدٍ من الذين ترجموا له.

لقد كان الهدف من هذه المهمّة إقناع الأمير البويهي بضرورة التدخّل لقمع حركة أمير الموصل قرواش بن المقلد العقيلي (ـ ٤٤٤/١٠٥٢) الذي كان قد أعلن الولاء للدولة الفاطميّة في مصر (**الكامل**، ٧، ٢٥٣). غير أنّ ما يذكره ابن الأثير مُعارَض بعدم وجود ما يشير إلى أنّ الباقلّانيّ قد غادر بغداد بعد استقراره النهائيّ فيها ليقيم في مدينة أخرى، وإنّ الإشارة إلى سماع أحد تلامذته منه سنة ٤٠٢/ ١٠١٢ في بغداد (**ترتيب المدارك**، ٤، ٥٨٨) تعني ضرورة أنّه لم يغادرها في تلك الفترة إلى أيّ مكانٍ آخر. ثمّ إنّ ما ذكره ابن الأثير حول تولّيه القضاء من قِبَل بهاء الدولة. كلام غير دقيق، لأنّ مسألة تسمية القضاة كانت لا تزال، بحسب مسكويه (ـ ٤٢١/١٠٣٠)، رغم تراجع سلطات الخليفة، من اختصاصاته التي حرص الأمراء البويهيّون على تأكيد دوره فيها (**تجارب الأمم**، ٢، ٣٢١).

دوره في الحياة العامّة لعصره

إضافة إلى إسهاماته في الحياة العامّة كقاضٍ، فقد ارتبط اسمه بعدّة مهمّات سياسيّة ـ دينيّة. ولعلّ أبرزها المهمّة التي كلّفه عضد الدولة القيام بها لدى Basile II سنة ٣٧١/٩٨١ . يرى محقّقا كتاب **التمهيد** أنّ مهمّته كانت علميّة، وأنّ المؤرّخين الذين أشاروا إليها، أبرزوا جانب النقاشات التي جرت خلالها (**التمهيد**، القاهرة، ٥). لكن G. Schlumberger يشير إلى أنّ مهمّة الباقلّانيّ إلى القسطنطينيّة جاءت على أثر لجوء Skléros (ـ ٣٨١/٩٩١)، أحد القوّاد المتمرّدين على Basile II، إلى منطقة ميافارقين (**معجم البلدان**، ٥، ٢٣٥ ـ ٨) الواقعة تحت نفوذ البويهيّين في تلك الفترة (*L'épopée byzantine à la fin du Xe siècle*, I, 440).

لا نعرف سببًا يبرّر اختيار الباقلّانيّ لهذه المهمّة. يعتقد الحضيري وأبو ريدة أنّ اختياره جاء إرضاءً لشعور المسلمين الذين كانوا يطمحون إلى تحرير أسراهم لدى الروم (**التمهيد**، القاهرة، ٥)، فيما يفهم من دراسة H.F. Amedroz للرسالة التي وضعها ابن شهرام، حول المهمّات المتبادلة بين الروم والمسلمين في

تلك الفترة، أنّ مهمّته كانت ذات طابع سياسيّ (*An embassy from Bagdhad to the Emperor Basil II*, 934-5) إلاّ أنّنا يمكن أن نحمل هذه المسألة على تفسير آخر؛ إنّ اختيار الباقلاّنيّ لهذه المهمّة جاء بنظرنا من واقع انتمائه السنّيّ، وستتّضح الصورة أكثر، بما يخدم هذا الاحتمال، إذا ما وضعنا هذا العامل في سياق السياسة العامّة لعضد الدولة في بغداد. لقد تمثّلت سياسة هذا الأمير في السعي إلى إيجادها من التوازن المذهبيّ في محيط كان السنّة يشكّلون فيه تفوّقًا عدديًّا واضحًا، بينما بدا صريحًا مدى الامتيازات التي حصل عليها الشيعة/المعتزلة منذ قدوم البويهيّين سنة ٣٣٤/٩٤٥ . إنّ هذا التفسير للقضيّة سيكون أكثر قبولاً بالنظر إلى السياسات التي انتهجها الأمراء البويهيّون في بغداد قبل سنة ٣٦٧/ ٩٧٧، وقد كان من نتائجها إثارة الخلافات المذهبيّة التي كانت المدينة مسرحًا لها لفترات زمنيّة طويلة[1].

لقد كان الباقلاّنيّ مقرّبًا للخليفة العبّاسيّ القادر (- ٤٢٢/١٠٣١) الذي ابتدأ حكمه سنة ٣٨١/٩٩١، ولقد أدّى، من موقعه هذا، أدوارًا مهمّة في مجالات التقارب السنّيّ - السنّيّ، سيّما أنّه كانت تربطه بالحنابلة علاقات وطيدة[2]. لقد كان الحنابلة أصحاب نفوذ قويّ في الأوساط العامّة، وكانوا

(١) عرفت بغداد خلال القرن الرابع الهجريّ/العاشر الميلاديّ حالة من الفوضى والاضطراب وانعدام الأمن الاجتماعيّ لم تعرفه قبل قدوم البويهيّين إليها، ويكاد يجمع المؤرّخون على أنّ بغداد لم تشهد استقرارًا اجتماعيًّا إلاّ ثلاث مرّات طيلة هذه المدّة. إنّ هذا الأمر راجع إلى السياسة التي مارسها الأمراء البويهيّون في المجال المذهبي منذ أيّام معزّ الدولة ٣٥٦/٩٦٦ . ويمكننا أن نشير هنا إلى صراعات مذهبيّة كانت المدينة مسرحًا لها في السنوات: ٣٤٠/٩٥١، ٣٤٦/٩٥٧، ٣٤٨/٩٥٩، ٣٤٩/٩٦٠، ٣٥١/٩٦٢، ٣٥٣/٩٦٤، ٣٨٠/٩٩٠، ٣٨١/٩٩١، ٣٩٨/ ١٠٠٧، ٤٠٧/١٠١٦ و٤٠٨/١٠١٧ . أنظر هذه الأحداث في ابن الجوزي، المنتظم، ٦، ٣٨٤، ٣٩٠، ٣٩٤؛ ٧، ٧ - ٨، ١٩، ١٥٣، ٢٣٧، ٢٨٣، ٢٨٧؛ إبن الأثير، الكامل، ٦، ٢٥٦، ٢٥٨؛ ٧، ٥، ١٢، ١٤٥، ١٥٦، ٢٣٩، ٢٩٥، ٢٩٩؛ إبن كثير، البداية والنهاية، ١١، ٢٤٦؛ ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥٦، ٣٢٩ ٣٣٠، ٣٦١ - ٤٢؛ ١٢، ٦ .

(٢) في هذا الإطار، يمكن أن نضع إشارة ابن عساكر (تبيين كذب المفتري، ٢٢١) حول اهتمام حنابلة عصره به؛ من مثل قول أبو الحسن التميمي لأصحابه: «تمسّكوا بهذا الرجل فليس للسنّة عنه غنىً أبدًا»، وكان أبو الفضل التميمي، أحد كبار الحنابلة في أيّامه، يبالغ في وصف مدى صداقته للباقلاّنيّ بقوله: «إجتمع رأسي ورأس القاضي أبي بكر بن الطيّب على مخدّة واحدة =

أصحاب قوّة كانت تنامى يومًا بعد يوم في بلاط الخليفة (*Ibn 'Aqīl*, 227). إنّ لهذا الأمر أهمّيّته الخاصّة بنظر القادر؛ إنّه من مستلزمات تحقيق المشروع السياسيّ لهذا الخليفة، الذي عمل خلال فترة حكمه الطويلة على تأكيد الحضور الفعليّ لمؤسّسة الخلافة، هذه المؤسّسات التي اختزل البويهيّون دورها وموقعها منذ مطالع القرن الرابع الهجريّ/ العاشر الميلاديّ.

مات الباقلّانيّ، بحسب الخطيب البغدادي، في الثالث من ذي القعدة من سنة ٤٠٣ للهجرة، يوافق هذا التاريخ السادس من حزيران من سنة ١٠١٣ للميلاد (**تاريخ بغداد**، ٥، ٣٨٢). دُفِنَ أوّل الأمر في فناء داره في درب المجوس ببغداد، ثمّ نقلت رفاته إلى مقبرة باب حرب الشهيرة ليوارى إلى جانب أحمد بن حنبل (**تبيين كذب المفتري**، ٢٢٣).

يذكر الخطيب البغدادي (**تاريخ بغداد**، ٥، ٣٨٠) برواية أبي الفرج محمّد بن عمران الفاسي (ـ ١٠٣٩/٤٣٠)، أحد تلامذة الباقلّانيّ، أنّه «كان كلّ ليلة، إذا فرغ من ورده، كتب ٣٥ ورقة تأليفًا من حفظه». وصف ثانٍ عند الخطيب أيضًا لمعاصر للباقلّانيّ هو أبو بكر الخوارزمي (ـ ١٠١٣/٤٠٣) يشير فيه إلى «أنّ كلّ مؤلّف في بغداد إنّما ينقل من كتب الناس إلى كتبه إلاّ القاضي أبو بكر؛ فإنّ صدره يحوي علمه وعلم الناس» (**تاريخ بغداد**، ٥، ٣٨٠).

بعيدًا عن مدى قبولنا لمضمون هذه الروايات، وهي روايات يغلب فيها طابع الإعجاب، لا سيّما أنّها صادرة عن مقرّبين منه، إلاّ أنّه من المؤكّد أنّ الرجل كان غزير الإنتاج، وهذه صفة لازمته وأشار إليه بها جميع الذين ترجموا له.

الخطيب البغدادي يذكر «أنّ له التصانيف الكثيرة في الردّ على المخالفين من الرافضة والمعتزلة والجهميّة والخوارج وغيرهم» (**تاريخ بغداد**، ٥، ٣٧٩)، وابن

= سبع سنين»، وقد حضر التميميّ حافيًا حنازته مع إخوته وأصحابه، وقعد للعزاء ثلاثة أيّام. وفي هذا الإطار، يمكن أن نفهم أيضًا مغزى اهتمام ابن تيميّة وتلميذه ابن القيم، في فترات متأخّرة، بكتابات الباقلّانيّ، ويمكن أيضًا في المجال نفسه، أن نقيم وزنًا لِمَا يذكره ابن كثير من أنّ الباقلاني كان يكتب على فتاويه: «كتبه محمّد بن الطيّب الحنبلي» (**البداية والنهاية**، ١١، ٣٧٤).

كثير (ـ ١٣٧٢/٧٧٤)، الذي يصل عنده الرقم الذي أشار إليه الخطيب إلى ٢٠ ورقة، يشير إلى أنّه كان «من أكثر الناس تصنيفًا في الكلام (البداية والنهاية، ١١، ٣٧٣)، فيما يذكر الذهبي (ـ ١٣٧٤/٧٤٨) أنّ «له التصانيف الكثيرة المنتشرة في الردّ على المخالفين (سير أعلام النبلاء، ١٧، ١٩١) و«كتبه كثيرة ومشهورة في علم الكلام، وأنّه كان أوحد زمانه في علمه، وكان موصوفًا بجودة الاستنباط» بحسب ابن خلّكان (وفيات الأعيان، ٤، ٢٦٩). إبن عساكر (تبيين كذب المفتري، ٢١٧)، الذي يشير إلى «أنّ له الكتب الجليلة في قواعد الإسلام، وهي منتشرة، وعلومه مستفاد منها ومتوارثة»، يذكر كلامًا لأبي الفضل التميميّ، شيخ الحنابلة ببغداد، يصف الباقلّانيّ فيه يوم وفاته بأنّه «صنّف سبعين ألف ورقة» في نصرة السنّة والذبّ عن الشريعة (تبيين كذب المفتري، ٢٢١). مثل هذه الإشارات نجدها عند سائر الذين أثبتوا ترجمة له في كتبهم[1].

لم تصلنا كتب الباقلّانيّ كلّها، الأمر الذي لا يساعدنا كثيرًا لأن نخمّن الحدّ الذي بلغه إنتاجه العلميّ. إنّ القسم الذي وصل إلينا من كتبه قليل جدًّا بالمقارنة مع القائمة التي كان القاضي عياض يعرفها. إنّ قائمة القاضي عياض تعتبر من أوسع مصادرنا حول إنتاجه الفكريّ، وهي تسجّل لنا ٥٢ عنوانًا، وبالرغم من كونها المصدر الأساس في هذا المجال، فإنّها لا تحمل عناوين بعض الكتب التي وصلت إلينا، ولم ترد فيها بعض العناوين التي أشار إليها آخرون. كذلك يمكن ملاحظة بعض الاختلاف في نفس العناوين بين هذه القائمة ومصادر أخرى.

من أعماله التي وصلت إلينا ثمانية مؤلّفات لا يزال قسم منها مخطوطًا، وقد نُشر منها خمسة إلى الآن[2]. وعلى الرغم من الأهمّيّة التي اكتسبها كتاباه:

---

(١) أنظر مثلاً: السمعاني، الأنساب، ٢، ٥٢؛ إبن الأثير، اللباب، ١، ١١٢؛ الصفدي، الوافي بالوفيات، ٣، ١٧٧؛ إبن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ٣، ٢٣٤؛ إبن العماد، شذرات الذهب، ٣، ١٦٩؛ إسماعيل البغدادي، هديّة العارفين، ٢، ٥٩؛ الزركلي، ٧، ٧٦؛ كحاله، ١٠، ١١٠؛ *GALS*, I, 349; *GAS*, I, 609-10.

(٢) الآثار المنشورة للباقلّانيّ، بحسب التسلسل الزمنيّ: إعجاز القرآن، التمهيد، الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والخيل والكهانة والسحر والنارنجيات وسؤالات أهل الريّ عن الكلام في القرآن العزيز.

التمهيد وإعجاز القرآن، فإنّ مجموع أعماله التي يمكن أن تجعله رائدًا بين معاصريه الكبار قد فقدت، وهو أمر يصعب معه تحديد تواريخ كتاباته، ويعيق أيّ محاولة فعليّة في مجال متابعة تطوّره الفكريّ.

إنّ محاولة تصنيف إنتاجه الفكريّ بحسب الموضوعات، من خلال المادّة المتوفّرة لدينا، يمكننا من حصر اهتماماته بأربعة جوانب:

- أصول الدين.
- أصول الفقه.
- علوم القرآن.
- المؤلّفات السياسيّة.

يرتكز الثبت التالي، بشكل أساسيّ، على قائمة القاضي عياض في ترتيب المدارك، من خلال حصر نقله عن شيخه السرقسطي الذي رأى معظم مؤلّفات الباقلّانيّ. لقد قمنا بتصنيف، ما تمكّنا من حصره، بحسب التقسيم العلميّ المشار إليه، واتّبعنا في ذلك طريقة التسلسل المعجمي للحروف.

أصول الدين

١ ـ الإبانة عن مذهب أهل الكفر والضلالة

ذكره القاضي عياض، **ترتيب المدارك**، ٤، ٦٠١؛ ابن تيميّة، **العقيدة الحمويّة**، ٢٥٤؛ ابن القيّم الجوزيّة، **اجتماع الجيوش الإسلاميّة**، ١٢٠ ـ ١؛ ابن كثير، **البداية والنهاية**، ١١، ٣٧٤؛ ابن العماد، **شذرات الذهب**، ٣، ١٦٩ ـ ٧٠؛ *GAS*, I, 610؛ *GAL*, I, 211.

٢ ـ الأحكام والعلل

القاضي عياض، **ترتيب المدارك**، ٤، ٦٠١ . ذكره الباقلّانيّ في **مناقب الأئمّة**، ١٧٢ ب، ٢٦ ـ ٧؛ ونقل منه الجويني في **الشامل في أصول الدين**، ٤٧٨ .

٣ ـ الاستشهاد

القاضي عياض، ترتيب المدارك، ٤، ٦٠١ . الباقلّانيّ ذكره في التمهيد، القاهرة، ٤٠، تحت عنوان كيفيّة الاستشهاد في الردّ على أهل الجحد والعناد، وأشار ابن عساكر إلى كتابٍ يحمل نفس الاسم (الاستشهاد) ضمن مؤلّفات أبي الحسن الأشعري (تبيين كذب المفتري، ١٣١)[١].

٤ ـ الأصبهانيّات

القاضي عياض، ترتيب المدارك، ٤، ٦٠١ .

٥ ـ إكفار الكفّار المتأوّلين

القاضي عياض، ترتيب المدارك، ٤، ٦٠١ . الباقلّانيّ ذكر الكتاب بصيغة إكفار المتأوّلين في التمهيد، القاهرة، ١٨٦؛ مناقب الأئمّة، ٥٨ ب، ٢٢؛ ٧٩ ب، ٤١؛ ٨٠ ب، ٢٠؛ ١٦٢ ب، ٢٤؛ ١٦٣ أ، ١٩؛ وبهذا العنوان أشار إليه البغدادي، الفرق بين الفرق، ١١٥؛ وابن عذبة، الروضة البهيّة فيما بين الأشاعرة والماتُرديّة، ١٨، ٣٥، ٥٨ .

٦ ـ الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به

ينتمي الإنصاف إلى المؤلّفات الكلاميّة ذات الطابع المدرسيّ[٢]. لا نعرف متى ألّف الباقلّانيّ كتابه هذا، إلاّ أنّ مشابهته للتمهيد من حيث ترتيب الموضوعات وتقسيمها، تشير إلى احتمال أن يكون مؤلّفنا قد وضعه على شكل مختصر له بعد سنة ٣٦٧/٩٧٧ .

للكتاب عنوان آخر، لكنّه غير متداول، هو رسالة الحُرّة. القاضي عياض ذكره في قائمته تحت هذا العنوان (ترتيب المدارك، ٤، ٦٠٢)، وهو العنوان الذي ذكره به ابن حزم (ـ ٤٥٦/١٠٦٤) أيضًا (الفصل، ٤، ٢١٦). أمّا ابن القيم (ـ

---

(١) أنظر أيضًا، R. McCarthy, *The theology of al-Aš'arī*, 218: ومقدّمة فوقيّة حسين للإبانة عن أصول الديانة للأشعري، ٥١ ـ ٢ .

(٢) أنظر عن الإنصاف، A.R. Badawī, *Histoire de la philosophie en Islam*, I, 316; J. Bouman, *Le conflit autour du Coran*, 57-60; R. Caspard, *Traité de théologie musulmane*, 186.

١٣٥٠/٧٥١) فقد ذكره مرّتين: الأولى تحت عنوان **رسالة الحرّة** والثانية بعنوان **رسالة الحيرة** (**اجتماع الجيوش الإسلاميّة**، ١٢٠).

لقد أحدث وجود عنوانَين مختلفَين لهذا الكتاب إرباكًا لدى بعض الباحثين المعاصرين. فمحقّقا النشرة المصريّة لكتاب **التمهيد** أشارا إليه (**الإنصاف**) على أنّه من الكتب التي لم يأت القاضي عياض على ذكرها في قائمته، واعتبرا أنّهما أضافا إلى القائمة المذكورة كتابًا جديدًا (**التمهيد**، القاهرة، ٢٥٩). أمّا Sezgin فيذكره (*GAS*, I, 610) تحت عنوان **الإنصاف في أسباب الخلاف**، وبهذا العنوان ذكره بدوي (*Histoire de la philosophie en Islam*, I, 315)، وذكره به أيضًا (*Traité de théologie musulmane*, 186)؛ فيما أشار إليه Horten تحت عنوان «الحرة» (*Die philosophischen...*, 542).

يوضح الباقلّانيّ في مقدّمته للكتاب أنّه ألّفه بناءً على سؤال «حُرّةٍ فاضلة دينة» (**الإنصاف**، القاهرة، ١٣). ويعتقد أنّ عنوانه المعروف به (**الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به**) قد يكون من اختيار أحد النسّاخ، لأنّ عبارة «فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به» وردت في مقدّمة الباقلّانيّ للكتاب (**الإنصاف**، القاهرة، ١٣).

نشر الكتاب أوّل مرّة وقدّم له محمّد زاهد الكوثريّ في القاهرة سنة ١٩٤٩/١٣٦٩ عن مخطوط محفوظ بدار الكتب المصريّة تحت رقم ٧٢٣ كلام (**فهرس مخطوطات دار الكتب المصريّة**، ١، ١٦٥)، وقد أعيد نشره في بيروت مع بعض الإضافات الطفيفة على نشرة الكوثري سنة ١٩٨٨/١٤٠٩.

٧ ـ **البغداديّات**

القاضي عياض، **ترتيب المدارك**، ٤، ٦٠١.

٨ ـ **البيان عن فرائض الدين وشرائع الإسلام**

القاضي عياض، **ترتيب المدارك**، ٤، ٦٠١.

٩ ـ البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والسحر والكهانة والنارنجيّات

ذكره الباقلّانيّ في هداية المسترشدين، ٢٤٦ ب، ١٣؛ ٢٤٩ ب، ١؛ ولم يرد شيء بشأنه في قائمة القاضي عياض. نشر الكتاب McCarthy في بيروت سنة ١٣٧٨/١٩٥٨ عن نسخة محفوظة تحت رقم (MA-VI-93) في مكتبة جامعة Tübingen بألمانيا (*GAS*, I, 609).

McCarthy يقدّم، في مقدّمة نشرته للبيان، فكرة احتمال أن يكون هذا الكتاب واحدًا من مؤلّفات الباقلّانيّ الأخيرة، ويؤيّد وجهة نظره هذه بأنّ الباقلّانيّ أشار في البيان إلى كتابه التمهيد، وأنّه كان قد ذكر في هذا الأخير ستّة من مؤلّفاته التي يُعتقد أنّه وضعها في فترة متأخّرة من حياته. ثمّ إنّ الباقلّانيّ يشير في البيان إلى مؤلّفاته في أصول الفقه وفي أصول الديانات، الأمر الذي يدفع للاعتقاد بأنّه وضع معظم مؤلّفاته قبل البيان (البيان، ١٩). للكتاب وصف في M. Wiesweiler, *Universität Bibliothek Tübingen*, II, 53-4; *GAS*, I, 609؛ *GALS*, I, 349؛ الزركلي، ٧، ٤٧ .

كتب عنه، بعد نشرة McCarthy، صلاح الدين المنجد في مجلّة معهد المخطوطات العربيّة، ٦ (١٩٥٨)، ٣٥١ ـ ٣؛ R. Paret, in *Der Islam*, XXXV (1960), 151-3.

١٠ ـ التبصرة

القاضي عياض، ترتيب المدارك، ٤، ٦٠١ . ذكره ابن كثير، البداية والنهاية، ١١، ٣٧٤ .

١١ ـ تصرّف العباد والفرق بين الخلق والاكتساب

القاضي عياض، ترتيب المدارك، ٤، ٦٠١ .

١٢ ـ التعديل والتجويد

القاضي عياض، ترتيب المدارك، ٤، ٦٠١ . أشار إليه الباقلّانيّ في مواضع متعدّدة من مناقب الأئمّة، ١٧٢ ب، ٢٦ ـ ٧؛ ١٨٣ ب، ٢٧؛ ومن الانتصار لنقل القرآن، ٢٢٥، ١١؛ ٥٥٣، ١٨ .

١٣ ـ **التمهيد في الردّ على الملحدة والمعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة**[1].

يعتبر كتاب **التمهيد** من أبرز الأعمال التي تمثّل الكتابات الأولى فيما يتّصل بعلم الكلام عند الأشاعرة. إنّ قيمة الكتاب تكمن، بنظر بدوي، في التنهيج وفي بناء مذهب الأشاعرة الكلاميّ والاعتقاديّ بناءً منظّمًا، لا من حيث الطريقة المنطقيّة الجدليّة فحسب؛ بل من حيث وضع المقدّمات التي تبنى عليها الأدلّة، ومن حيث ترتيب هذه المقدّمات بعضها بعد بعض (**مذاهب الإسلاميّين**، ١، ٥٩٦). **فالتمهيد**، إذن، هو أوّل كتاب مفصّل شامل لموضوعات علم الكلام (Summa theologica)، وهو النموذج الذي اتُّبع، من حيث ترتيب الموضوعات، لدى الأشاعرة المتأخّرين كالبغدادي (ـ ١٠٣٧/٤٢٩) في **أصول الدين**، الجويني (ـ ١٠٨٥/٤٧٨) في **الإرشاد** وفي **الشامل في أصول الدين**، الشهرستاني (ـ ١١٥٣/٥٤٨) في **نهاية الأقدام**...

ذكر الكتاب القاضي عيّاض، **ترتيب المدارك**، ٤، ٦٠١؛ الزركلي، ٧، ٤٧؛ كحاله، ١٠، ١١٠؛ *GAS*, I, 609.

وله وصف في H. Derenbourg, *Les manuscrits arabes de la Collection Schefer à la Bibliothèque Nationale*, 10; E. Blochet, *Catalogue des manuscrits arabes...*, 184; H. Ritter, «*Muhammedanische Häresiographen*», 41-2; G. Vadja, *Index général des manuscrits arabes*, 42; **فهرس المخطوطات المصوّرة في مكتبة جامعة الدول العربيّة**، ١، ١٢٢. وللكتاب شرح يحمل عنوان **التسديد في شرح التمهيد** للقاضي أبو محمّد عبد الجليل بن أبي بكر الربعي (*GAS*, I, 609).

عُرِف الكتاب منذ مدّة طويلة، وإضافة إلى نشراته الثلاث، التي سنشير

(١) أنظر شأن التمهيد، L. Gardet et G. Anawati, *Introduction à la théologie musulmane*, 154-6; M. Allard, *Le problème des attributs divins*, 295-9; 'A.R. Badawī, *Histoire de la philosphie en Islam*, I, 313-4; J. Bouman, *Le conflit autour du Coran*, 57-60; R. Caspard, *Traité de théologie musulmane*, 186; *EI*[2], art. Bāqillānī, I, 988 (R. McCarthy).

إليها لاحقًا، فإنّ الكتاب كان محلّ اهتمام ومدار العديد من الدراسات.

نشر عبد الرزّاق حمزه دراسة بعنوان **الإمام الباقلّانيّ وكتابه التمهيد** في القاهرة سنة ١٣٧٨/١٩٥٨، كما نشر A. ABEL دراستين حول بعض قضايا هذا الكتاب؛ تحمل الدراسة الأولى عنوان، *«Le chapitre sur le Christianisme dans le Tamhīd de Bāqillānī»*, in *Etudes d'Orientalisme dédiées à la mèmoire de* Lévi-Provençal, Paris, 1962, I, 1-11. وتحمل الدراسة الثانية عنوان *«Le Chapitre de l'imamat dans le Tamhīd de Bāqillānī»*, in *Le Shi'isme imamite*, CESS Coll. de Strasbourg, 1968, 54-68. كذلك نشر R. Brunschvig دراسة بعنوان *«L'argumentation d'un théologien musulman du Xème siècle contre le judaïsme»*, in *Hommage à* Millas-Vallicrossa, Barcelone, 1954, I, 225-44. كتب عنه بعد نشرة McCarthy سنة ١٩٥٧، صلاح الدين المنجد، **مجلّة معهد المخطوطات العربيّة**، ٤ (١٩٥٨)، ١٦٧؛ Fr. Rosenthal, in *Orientalia*, XXVII (1958), 315-6; Fr. Gabrielli, in *RSO*, XXXIII (1959), 156-7; A.S. Tritton, in *JRAS*, 1959, 87.

عنوان الكتاب

ورد عنوان هذا الكتاب بصيغ متعدّدة، الباقلّانيّ ذكره في (**هداية المسترشدين**، ٦٤ ب، ٤) تحت عنوان **التمهيد** من دون أيّة إضافة. وبهذا العنوان ورد في قائمة القاضي عياض (**ترتيب المدارك**، ٤، ٦٠١)، وابن تيميّة (**درء تعارض النقل والعقل**، ٦، ٢٠٦)، وهو العنوان الذي اعتمده McCarthy لنشرته في بيروت سنة ١٣٧٧/١٩٥٧. إلاّ أنّ الكتاب اشتُهر وعُرف بعنوان **التمهيد في الردّ على الملحدة والمعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة**، وهو العنوان الذي تحمله مخطوطة المكتبة الوطنيّة بباريس.

محقّقا **التمهيد** (القاهرة) يشيران إلى احتمال أن تكون بعض أجزاء هذا العنوان إضافة من أحد النسّاخ على سبيل الإشارة إلى مضمون الكتاب (**التمهيد**: القاهرة، ٣٠). أيضًا على الورقة الأولى من المخطوط المذكور، أضيف إلى العنوان

السابق بعد «في الردّ على...»، «أهل الأهواء ومَن زاغ عن التوحيد» (**التمهيد**، القاهرة، ٣٠ ـ ١؛ McCarthy، ٢٨)؛ بحيث يصبح العنوان الكامل للكتاب: **التمهيد في الردّ على أهل الأهواء ومَن زاغ عن التوحيد والملحدة والمعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة**.

H. Ritter يذكر أنّ لكتاب **التمهيد** نسختين في إستانبول تحملان عنوان **تمهيد الدلائل وتلخيص الأوائل** (*Muhammedanische Häresiographen*, 41-2)، وهو العنوان الذي أورده به كحاله (**معجم المؤلّفين**، ١٠، ١١٠)؛ فيما أشكل الأمر على الزركلي فاعتبر كِلا العنوانين كتابًا مختلفًا عن الآخر (**الأعلام**، ٧، ٤٧). وقد أُخذ بهذا العنوان في آخر نشرة للكتاب في بيروت سنة ١٤٠٨/ ١٩٨٧ . إبن القيّم أشار إلى الكتاب تحت عنوان **التمهيد في أصول الدين** (**اجتماع الجيوش الإسلاميّة**، ١٢١)، وذكر ابن كثير أنّ للباقلّانيّ كتاب بعنوان **التمهيد في أصول الفقه** (**البداية والنهاية**، ١١، ٣٧٤).

مخطوطات الكتاب ونشراته

لكتاب **التمهيد** ثلاث مخطوطات: الأولى منها محفوظة في المكتبة الوطنيّة بباريس تحت رقم ٦٠٩٠، وتقع في ٩٨ ورقة، ويعود تاريخ نسخها إلى سنة ٤٧٢/١٠٧٩ (Blochet, *Catalogue des manuscrits arabes*, 184). وهي النسخة الأقدم بين النسخ الثلاثة. النسخة الثانية محفوظة بمكتبة آيا صوفيا باستانبول تحت رقم ٢٢٠١، ويعود تاريخ نسخها إلى سنة ٤٧٨/١٠٨٥، أمّا النسخة الثالثة فمحفوظة بمكتبة عاطف باستانبول أيضًا تحت رقم ٢٢٢٣، ويرجع تاريخ نسخها إلى سنة ٥٥٥/١١٦٠ (Ritter, *Muhammedanische Häresiographen*, 41-2).

نشر الكتاب لأوّل مرّة، اعتمادًا على مخطوطة باريس وحدها، محمّد عبد الهادي أبو ريدة ومحمود الخضيري في القاهرة سنة ١٣٦٧/١٩٤٧ . المحقّقان يبرّران (**التمهيد**، القاهرة، ٣٩) اعتمادهما على مخطوطة باريس وحدها بالصعوبة التي حالت دون الحصول على نسختَي إستانبول.

لقد لاحظ الناشران وجود اختلاف كبير بين عناوين الموضوعات المذكورة في فهرس المخطوط وبين النصوص نفسها؛ فالفهرس يحمل ٢٥ عنوانًا بعضها غير موجود في نسخة باريس التي تحوي فصولاً لم ترد أيّة إشارة بشأنها في الفهرس المذكور (**التمهيد**، القاهرة، ٢٦١ - ٢).

McCarthy نشر هذا الكتاب في بيروت سنة ١٣٧٧/١٩٥٧ معتمدًا على المخطوطات الثلاث، وقد تبيّن له أنّ عناوين كلّ الفصول المثبتة في فهرس مخطوط باريس موجودة في نسختي إستانبول (**التمهيد**، McCarthy، ٢٠). McCarthy، الذي يبرّر طويلاً لإعادة نشر الكتاب، أسقط من نشرته الفصول المتعلّقة بمسألة الإمامة. وهو يرى أنّ هذه الفصول يمكن أن تعتبر مدخلاً لكتاب آخر للباقلّانيّ هو «مناقب الأئمّة» ـ ستأتي الإشارة إليه لاحقًا ـ وهو إلى جانب ذلك، يضيف سببًا شخصيًّا، فهو لا يرى نفسه مستعدًّا لتولّي هذا العمل الشاقّ (**التمهيد**، McCarthy، ٢٠).

للكتاب نشرة ثالثة صدرت في بيروت سنة ١٤٠٨/١٩٨٧ تحت عنوان **تمهيد الدلائل وتلخيص الأوائل**، وهو العنوان الذي تحمله نسختا إستانبول، لكن ناشر الكتاب لم يرجع إلى الأصول المخطوطة للكتاب، بل جاءت نشرته صورة عن نشرة الخضيري وأبو ريدة في القاهرة قبل أربعين عامًا.

تاريخ تأليف التمهيد

يرى ناشرا **التمهيد** (القاهرة) أنّ الباقلّانيّ ألّف كتابه هذا بعد نضوج عقليّ ومعرفة بأصول المذاهب التي ردّ عليها (**التمهيد**، القاهرة، ٢٨). لقد استند محقّقا الكتاب، لتدعيم رأيهما، إلى إشارة الباقلّانيّ في **التمهيد** إلى بعض كتبه على شكل إحالات حول مسائل يذكر أنّه قد بحثها فيها بشكل أكثر تفصيلاً[1]. هذا الرأي تبنّاه يوسف ايبش في دراسته عن الباقلّانيّ، وأضاف إلى ذلك احتمال أن يكون الكتاب قد أُلّف في أواخر القرن الرابع الهجريّ / العاشر الميلاديّ (*The*

(١) أشار الباقلّانيّ في **التمهيد** إلى مؤلّفاته التالية: **الاستشهاد** (٤٠)، **أصول الفقه** (١٤٦)، **أكفار المتأوّلين** (١٨٦)، **مناقب الأئمّة** (٢٢٩)، من طبعة القاهرة.

(*political doctrine of Bāqillānī*, 24). أمّا McCarthy فيرى (التمهيد، ٢٩) أنّ كتاب التمهيد في صورته التي وصلت إلينا، إمّا من عمل الباقلّانيّ كهلاً، أو أنّه نصّ منقّح نهائيّ لمّا ألّفه الباقلّانيّ شابًا.

إبن عساكر يذكر أنّ الباقلّانيّ ألّف التمهيد لأحد أبناء عضد الدولة (تبيين كذب المفتري، ١٢٠). وكان عضد الدولة، كما أشرنا قبل ذلك، قد دعاه إلى شيراز وأوكل إليه تدريس أحد أبنائه (ترتيب المدارك، ٤، ٥٩٣). الباقلّانيّ يؤكّد هذه المسألة في مقدّمته للكتاب فيقول «... وبعد، فقد عرفت إيثار سيّدنا الأمير... لعمل كتاب شامل مختصر يحتوي على ما يُحتاج إليه...» (التمهيد، القاهرة، ٣٣؛ McCarthy، ٣).

المصادر لا تذكر تاريخ انتقاله إلى شيراز ـ وقد أشرنا إلى هذه المسألة من قبل ـ إنّما تذكر أنّه أقام بها فترة ثمّ غادرها بصحبة الأمير البويهي عضد الدولة (ترتيب المدارك، ٤، ٥٩٣)، ليستقرّ نهائيًا في بغداد ابتداءً من سنة ٣٦٧/٩٧٧، الأمر الذي يدفعنا إلى الاعتقاد بأنّ الباقلّانيّ ألّف كتابه التمهيد في مطالع السبعينات في القرن الرابع الهجريّ/العاشر الميلاديّ؛ إذ لا مبرّر لعدم قبول ما يؤكّده الباقلّانيّ نفسه في مقدّمته لكتابه حول هذا الموضوع. أمّا عن مؤلّفاته الأخرى التي أشار إليها في التمهيد، فنعتقد أنّه بدأ الكتابة في فترة مبكرة من حياته، وربّما لهذا السبب كان يشار إلى غزارة إنتاجه لدى جميع الذين ترجموا له.

١٤ ـ الجرجانيات

القاضي عياض، ترتيب المدارك، ٤، ٦٠١.

١٥ ـ جواب أهل فلسطين

القاضي عياض، ترتيب المدارك، ٤، ٦٠١. من المحتمل أن يكون هو المراد من إشارة الباقلّانيّ في مناقب الأئمّة، ٨٣ ب، ٢٥، إلى «في موضع آخر من الجوابات».

١٦ ـ الحدود

القاضي عياض، ترتيب المدارك، ٤، ٦٠١ .

١٧ ـ حقائق الكلام

تفرّد محمّد مخلوف بذكره في شجرة النور الزكيّة في طبقات المالكيّة، ٩٣ .

١٨ ـ دقائق الكلام

القاضي عياض، ترتيب المدارك، ٤، ٦٠١ . ذكره الباقلّانيّ في كتاب آخر له هو هداية المسترشدين، ١٣٥ أ، ٣ ـ ٤، تحت عنوان دقائق الكلام والردّ على مَن خالف الحقّ من الأوائل ومنتحلي الإسلام. أشار إلى الكتاب أيضًا ابن كثير، البداية والنهاية، ١١، ٣٧٤؛ ابن تيميّة، موافقة صريح المعقول لصريح المنقول، ١، ٨٨ . ويفهم من إشارة ابن تيميّة أنّ موضوع الكتاب يتناول نقاط الخلاف بين الفلاسفة حول موضوعات العلوم الطبيعيّة والرياضيّة (التمهيد، القاهرة، ١٥٨ ـ ٩، هامش ٧).

١٩ ـ الردّ على الرافضة والمعتزلة والخوارج والجهمية

ذكره خليل بن أيبك الصفدي، الوافي بالوفيات، ٣، ١٧٧، على أنّه كتاب غير التمهيد، على أنّ هذا العنوان يشكّل جزءًا من عنوان التمهيد في نسخة المكتبة الوطنيّة بباريس.

٢٠ ـ سؤالات أهل الرَّيّ عن الكلام في القرآن العزيز

أشار إلى هذا العنوان Sezgin في *GAS*, I, 610، وهو عبارة عن رسالة نشرت في دمشق ضمن مجموعة رسائل سنة ١٩٦٦ عن نسخة وحيدة محفوظة ضمن مجموعة Laleli في المكتبة السليمانيّة بإستانبول تحت رقم ٣٦٨١ . تتألّف الرسالة من ٦ ورقات (٥٠أ ـ ٥٥ ب ضمن مجموع)، ويعود تاريخ نسخها إلى سنة ١٤٦٧/٨٧٢ . وللرسالة وصف في يوسف الخوري، المخطوطات العربيّة في الجامعة الأميركيّة ببيروت، ٥٠٨ .

٢١ ـ شرح أدب الجدل

القاضي عياض، ترتيب المدارك، ٤، ٦٠١ . إبن عساكر يشير في قائمته لمؤلّفات الأشعري إلى كتاب يحمل عنوان أدب الجدل (تبيين كذب المفتري، ١٣٤)، ويشير McCarthy إلى احتمال أن يكون الباقلّانيّ قد شرحه في هذا الكتاب (*The theology of al-Aš'arī*, 225).

٢٢ ـ شرح اللمع [للأشعري].

القاضي عيّاض، ترتيب المدارك، ٤، ٦٠١ . ذكره الباقلّانيّ في مواضع متعدّدة من الانتصار لنقل القرآن، ٣٢٢، ١١؛ ٤٠٧، ٥؛ ٤٣٥، ١٠؛ وفي هداية المسترشدين (فاس)، ٦٢ ب، ٤؛ وفي البيان، ٨٨ . الجويني أشار إليه في الشامل في أصول الدين، ١٢٣، ١٩٣؛ وكذلك مخلوف في شجرة النور الزكيّة، ٩٣، ويعتقد F. Richard أنّ الجويني اعتمد هذا الكتاب أساسًا لكتابه الشامل في أصول الدين[1].

٢٣ ـ فضل الجهاد

القاضي عياض، ترتيب المدارك، ٤، ٦٠١ .

٢٤ ـ في أنّ المعدوم ليس بشيء

القاضي عياض، ترتيب المدارك، ٤، ٦٠١ .

٢٥ ـ في المعجزات

القاضي عياض، ترتيب المدارك، ٤، ٦٠١ .

٢٦ ـ كتاب على المتناسخين

القاضي عياض، ترتيب المدارك، ٤، ٦٠١ . لكن العنوان الأصحّ للكتاب

(١) D. Gimaret, *Un document majeur pour l'histoire du Kalām: Muğarrad maqālāt al-Aš'arī*», 187, n. 12.

هو «على التناسخيين» (Les adeptes de la métempsycose) على ما يفترض بدوي في **مذاهب الإسلاميين**، ٥٨٥، هامش ٥. ويبدو أنّ هذه القضيّة كانت موضع بحث في كتابات أبي الحسن الأشعري (ـ ٣٢٤ / ٩٣٥)؛ حيث يذكر له ابن عساكر مؤلّفًا يحمل عنوان **كتاب على أهل التناسخ** (تبيين كذب المفتري، ١٣٥).

٢٧ ـ **كتاب على المعتزلة فيما اشتبه عليهم من تأويل القرآن**

القاضي عياض، **ترتيب المدارك**، ٤، ٦٠١.

٢٨ ـ **الكرامات**

القاضي عياض، **ترتيب المدارك**، ٤، ٦٠١.

٢٩ ـ **الكسب**

تفرّد أبو منصور الإسفراييني بالإشارة إليه في **التبصير في الدين**، ١٩٣.

٣٠ ـ **كشف الأسرار في الردّ على الباطنيّة**

القاضي عياض، **ترتيب المدارك**، ٤، ٦٠١. ذكره ابن حزم، **الفصل**، ٤، ٢٢٢؛ السبكي، **طبقات الشافعيّة**، ٤، ١٩٩؛ ابن تَغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ٤، ٧٥؛ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ١٥، ١٤٣؛ إسماعيل البغدادي، **هديّة العارفين**، ٦، ٥٩؛ كحاله، ١٠، ١١٠، الزركلي، ٧، ٤٧؛ *GALS*, I, 349; *GAS*, I, 610.

ابن كثير، الذي أشار إلى هذا الكتاب (**البداية والنهاية**، ١١، ٣٧٤) تحت عنوان **كشف الأسرار وهتك الأستار**، نقل منه مقاطع تتّصل بنسب الخليفة الفاطميّ المعزّ لدين الله، وذكر أنّ الباقلّاني نقد في كتابه هذا مزاعم الفاطميّين من خلال كتاب **البلاغ الأكبر والناموس الأعظم** للقاضي عبد العزيز بن النعمان (**البداية والنهاية**، ١١، ٣٣١).

الغزالي (ـ ٥٠٥/١١١١) يؤكّد في، **إحياء علوم الدين**، ٢، ١٣٠، أنّه استفاد من **كشف الأسرار** عندما وضع كتابه **فضائح الباطنيّة**، يقول: «وقد ذكرنا في كتاب **المستظهري** المستنبط من كتاب **كشف الأسرار وهتك الأستار**

تأليف القاضي أبي الطيّب في الردّ على أصناف الروافض من الباطنيّة ما يشير إلى وجه المصلحة فيه»[1]. لكن الغزالي لم يشر إلى أيّ شيء من ذلك في المستظهري، الأمر الذي دفع I. Goldziher، الذي نشر الكتاب للاعتقاد بأنّ احتمال اعتماد الغزالي على كتاب الباقلّانيّ أمر غير وارد، وإلاّ، فإنّه لا مبرّر، بنظره، لعدم إشارة الغزالي إلى ذلك في المستظهري، وهو المكان الذي تجب الإشارة فيه إلى مثل هذا الأمر. ثمّ إنّ اقتباسه منه دون الإشارة إليه أمر غير أخلاقيّ، يستبعد Goldziher أن يكون الغزالي قد قام به، خاصّة أنّ مؤلّفات الباقلّانيّ كانت معروفة ومتداولة في ذلك العصر (*Streitschrift des Gazālī gegen die batiniyya sekte, 15*).

يعتمد Goldziher لتأكيد نسبة مضمون فضائح الباطنيّة إلى الغزالي، إلى أنّ هذا الأخير تطرّق في كتابه إلى مباحث إسماعيليّة لم يكن قد جرى تناولها حتّى أيّام الباقلّانيّ بعد، كمسألة التعليم من الإمام (L'endoctrinement par l'imām infaillible). من أجل ذلك، يرى Goldziher عدم إمكانيّة أن يكون الغزالي قد أسّس كتابه فضائح الباطنيّة على كتاب كشف الأسرار للباقلّانيّ (*Streitschrift des Gazālī ...*, 15).

لكن محاولة Goldziher لا تكفي بنظرنا لعدم قبول ما يذكره الغزالي نفسه حول هذه المسألة في الإحياء. على أنّ إهماله الإشارة في المستظهري إلى مصدر معلوماته، لا يعني بالضرورة عدم رجوعه إلى كتاب الباقلّانيّ، طالما أنّ الكتابين وضعا في سياق الحملة الفكريّة العبّاسيّة على فاطميي مصر.

ابن حزم ذكر أنّه رجع إلى كتاب مذاهب القرامطة للباقلّانيّ (الفصل، ٤، ٢٢٢)، لكن Sezgin يُرجع مذاهب القرامطة وفضائح الباطنيّة إلى كتاب واحد (*GAS*. I, 610)، فيما يعتبر Brockelmann أنّ كلاً من العنوانين يشكّل موضوعًا مختلفًا عن الآخر (*GALS*. I, 349).

---

(١) أنظر مقدّمة عبد الرحمن بدوي للمستظهري، ٢؛ H. Laoust, *La politique de Gazālī*, 78; R. McCarthy, *The theology of al-Aš'arī*, 151.

٣١ ـ الكلام في مسألة الإيمان والإسلام وما يتعلّق بهما من أحكام

لم يذكر القاضي عياض هذا العنوان في قائمته، إنّما وردت الإشارة إليه على الورقة الأولى من مخطوط **مجرّد مقالات الأشعري** لأبي بكر بن فورك (ـ ٤٠٦/١٠١٥)، بحسب D. Gimaret الذي نشر الكتاب في بيروت سنة ١٩٨٧ (**مجرّد مقالات الأشعري**، ١٢).

٣٢ ـ مسائل سأله عنها ابن عبد المؤمن

القاضي عياض، **ترتيب المدارك**، ٤، ٦٠١ .

٣٣ ـ المسائل القسطنطينيّة

القاضي عياض، **ترتيب المدارك**، ٤، ٦٠١ . يفترض Sezgin في تقديمه للنشرة المصوَّرة لكتاب آخر للباقلّانيّ هو **الانتصار للقرآن**، احتمال كون هذا الكتاب إحدى ثمرات المهمّة التي قام بها الباقلاني من قبل عضد الدولة لدى الأمبراطور Basile II (**الانتصار لنقل القرآن**، ٥).

٣٤ ـ المسائل والمجالسات المنثورة

القاضي عياض، **ترتيب المدارك**، ٤، ٦٠١ .

٣٥ ـ معارف الأخيار في تأويل الأخبار

لم يرد شيء حول هذا الكتاب في قائمة القاضي عياض، كما أنّ نسبته للباقلّانيّ غير دقيقة، على أنّ نسبته إلى أشعري معاصر للباقلّانيّ هو أبو بكر بن فورك يبقى أمرًا أكثر احتمالاً بنظر Sezgin. ما وصلنا من هذا الكتاب، جزء غير كامل، محفوظ تحت رقم ٢٧٢ ضمن مجموعة داماد إبراهيم بمكتبة السليمانيّة بإستانبول. يبدأ المخطوط بالورقة ٦٧ ب وينتهي بالورقة ٩٦ ب، ويعود تاريخ نسخه إلى سنة ١١٠٨/١٦٩٦ (*GAS*. I, 609).

٣٦ ـ المقدّمات في أصول الديانات

القاضي عياض، **ترتيب المدارك**، ٤، ٦٠١ . ذكره الإسفراييني، **التبصير في الدين**، ١٩٣ .

٣٧ ـ الملل والنحل

ذكره إسماعيل البغدادي، هديّة العارفين، ٢، ٥٩؛ وذكره الزركلي، ٧، ٤٧.

٣٨ ـ نقض الفنون للجاحظ

القاضي عياض، ترتيب المدارك، ٤، ٦٠١، ولم نتمكّن من التعرّف على كتاب بهذا العنوان للجاحظ.

٣٩ ـ النقض الكبير

ذكره الجويني، الشامل في أصول الدين، ٥٧٠، وبحسب Gimaret, *Théorie de l'acte humain*, 95, n. 5، فإنّ أبا القاسم الأنصاري ذكره ثلاث مرّات في شرح الارشاد.

٤٠ ـ نقض النقض

ذكره الباقلّانيّ في هداية المسترشدين بعدّة صيغ: نقض النقض (٦٢ ب، ١١)، نقض نقض اللمع (٣٢ ب، ١٣ ـ ٤؛ فاس ٦١ ب، ٣ ـ ٤) ونقض النقض على الهمداني [القاضي عبد الجبّار بن أحمد] (١٢٢ أ، ١٧ ـ ٨).

يعتقد بأنّ الباقلّانيّ ندّد في كتابه هذا آراء للقاضي عبد الجبّار (ـ ٤١٥/ ١٠٢٤)، ذكر ابن المرتضى (ـ ٧٧٥/١٣٧٣) أنّه نقض فيها أفكارًا لأبي الحسن الأشعري من خلال كتابه اللمع في الردّ على أهل الزيغ والبدع (باب ذكر المعتزلة من كتاب المنية والأمل، ٦٧).

الجويني أشار إلى هذا الكتاب واقتبس منه مقاطع في الشامل في أصول الدين، ١٥٩، ٢٣٣؛ أيضًا أشار إليه أبو المظفر الإسفراييني، التبصير في الدين، ١٩٣.

٤١ ـ النيسابوريات

القاضي عياض، ترتيب المدارك، ٤، ٦٠١.

هداية المسترشدين[1]

هو آخر مؤلَّفات الباقلّانيّ بحسب أبي القاسم الأنصاري (**شرح الارشاد**، ٣٥ أ، ١٧)[2]. ذكره القاضي عياض، **ترتيب المدارك**، ٤، ٦٠١، وأشار إلى أنّه كتاب كبير. الجويني ذكره ونقل منه مقاطع في **الشامل**، ٣٥٠؛ وأشار إليه الإسفراييني، **التبصير في الدين**، ١٩٣؛ ابن تيميّة، **رسالة الفرقان بين الحقّ والباطل**، ١٣٠؛ الزركلي، ٧، ٤٧؛ **كحاله**، ١٠، ١١٠؛ *GAS.* I, 609.

محقِّقو كتاب **التمهيد**، أبو ريدة، الخضيري (القاهرة، ٢٥٨، هامش ٤) وMcCarthy (بيروت، ٢٩، هامش ٩)، أشاروا إلى أنّ الباقلّانيّ ذكر **الهداية** في كتابه **التمهيد**. ولعلّ هذا الفهم ناتج عن قراءة سريعة لعبارة الباقلّانيّ عند فراغه من الكلام على الإمامة في **التمهيد**: «بما فيه تبصرة للمسترشدين» (القاهرة، ٢٣٩). وبالمقابل، فإنّ الباقلّانيّ أشار إلى **التمهيد** في **هداية المسترشدين**، ٦٤ أ، ٤.

وصلنا من هذا الكتاب قسمان: الأوّل مخطوط يقع في ٢٤٨ ورقة، محفوظ في مكتبة الأزهر بالقاهرة تحت رقم (٢١ كلام)، ويعود تاريخ نسخه إلى سنة ٤٥٧/١٠٦٤، على يد عبدالله العدوي بمدينة صور. ولهذا القسم وصف في فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهريّة، ٣، ٣٣٧، وفي **فهرس المخطوطات المصوّرة في مكتبة جامعة الدول العربيّة**، ١، ١٤١. يتألّف هذا القسم من أجزاء هي من تقسيم الباقلّانيّ نفسه في الغالب، تبدأ هذه الأجزاء بالفصل السادس وتنتهي بالفصل السابع عشر، وهو بحالة غير جيّدة، وقد تعرض في الكثير من المواضع للتلف، خاصّة الورقات من ٨٦ إلى ١٠٥.

القسم الثاني من الكتاب، مخطوط يقع في ١٦٨ ورقة، محفوظ في مكتبة القرويّين بفاس تحت رقم ٦٩٢ (*GAS.* I, 609)، وهو في حالة سيّئة بحيث لا تكاد تخلو ورقة من تلف في بعض أجزائها.

---

(١) أعمل حاليًا بالتعاون مع د. رضوان السيّد على ترجمة هذا الكتاب وإعادة تركيب نصوصه، وهو يشكّل نظرنا إلى الآن أفضل الصور عن انقضايا الأشعريّة المنكرة.

(٢) D. Gimaret, *Théorie de l'acte humain en théologie musulmane*, 94.

لكتاب الهداية تلخيص يحمل عنوان تلخيص الكفاية من كتاب الهداية لمحمّد بن أبي الخطاب الاشبيلي، يعود تاريخ نسخه إلى سنة ١٢٨٧/٦٨٦، وهو محفوظ في مكتبة كلّيّة القيروان برقم ١٦/٧ (*GAS*, I, 609).

(للبحث صلة في العدد المقبل)